

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### معالجة الروايات المضادة لمقام «التشريع»

حتى الآن قد رَسَخْنا منصب «التشريع» بحق المعصومين الأربع عشر و قررنا أنَّ الله تعالى قد منحهم فوقَةً خارقة لمعرفة ملائكة الأحكام، فعلى إثره، سُيُّشِّخصُ المعصوم الواجب والحرام والفساد والصلاح و... فلا يفتقر لانتظار الوحي أو الإلهام لدى كل حادثة أو حكم جزئي، إذ الوسام «التشريعي» قد صدر بإذن الإلهي العام فأهلهُم إلى إمكانية التصرف -في الحكم- الممتد في طول مشيئة الله تعالى.[1]

بيد أنَّا قد عَثَرْنا على روایات مُشرعة بانعدام التشريع -في أول وهلة- فهي كالتالي:

«بَابُ الرِّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِّنَ الْحَالَلِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَفَ سُنْنَةً»[2]

1. «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلَيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مُرَازِّمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تِبْيَانَ كُلِّ[3] شَيْءٍ[4]، حَتَّى وَاللَّهُ، مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدُهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ[5] هَذَا أَنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا[6] وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ فِيهِ»[7]

2. عَلَيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ[8]، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسِ[9] عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَدْعُ شَيْئًا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ»[10] إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيْنَهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَجَعَلَ عَلَى دَلِيلًا يَدْلُلُ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا».

3. «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَأَسْأَلُونِي مِنْ[12] كِتَابِ اللَّهِ». ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ[13] نَهَى عَنِ الْفَيْلِ وَالْفَالِ، وَفَسَادِ الْمَالِ، وَكُثْرَةِ السُّؤَالِ» فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: لَا خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ»[14] وَقَالَ: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً»[15] وَقَالَ: «لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْوُكُمْ»[16][17]

4. «عَنْ عَبْدِ الْاَعْلَى بْنِ اعْيُنَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: قَدْ وَلَدَنِي[18] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَا أَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ وَفِيهِ بَدْءُ الْخَلْقِ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَفِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَخَبَرُ الْجَنَّةِ، وَخَبَرُ الْأَنْتَارِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، أَعْلَمُ ذِلِّكَ كَائِنٌ أَنْظُرْ إِلَى كُفِّي، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: فِيهِ تِبْيَانٌ كُلِّ شَيْءٍ»[19]

وَسَتَنْجَلِي إِجابتَنا عن هذه الروایات من خلال الإجابة عن الآية التالية -بعد لحظات-.

5. وقد استدلّ البعض لرفض مقام «الشرع» بالآية التالية: «وَ يَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَ جِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هُؤُلَاءِ وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَ هُدًى وَ رَحْمَةً وَ بُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ»[20] حيث قد زعم الزاعم أن لفظة «الشيء» تستبطن كافة العلوم المادية - كالكيمياء و السحر و الهندسة و... - و المعنوية و الأحكام الفرعية و أسرار السماوات السبع و الأرضين و...

فإن حَلَّنا عُقدَة هذه الآية الكريمة فسوف يتَّسَقَ معنى الروايات الماضية - الموهومة لرفض التشريع -.

وَنَنْطَلِقُ الآنَ بِالإِجَاةِ عَنِ الْآيَةِ - وَ عَنِ الرَّوَايَاتِ الْمَاضِيَّةِ الْمُسْتَشَهِدَةِ بِالْآيَةِ أَيْضًاً : إِنَّ الظَّهُورَ التَّبَادِرِيَّ وَ السَّيَافِيَّ - لِكَلْمَةِ «الشَّيْءِ» - قد انصرفَ إِلَى الْعِلُومِ الْدِينِيَّةِ الْمُرْشِدَةِ نَحْوَ الْهَدَايَا وَ الْكَمالِ - فَحَسْبٌ . فَإِنَّهَا لَمْ تُطْرَأْ ضِمْنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِجَزِئَاتِهَا، إِلَّا أَنَّ حَقِيقَتَهَا مُتَوَفَّرَ فِي بَطْوَنِهِ وَ مَطَاوِيهِ، وَ لَكِنَّ الشَّخْصَ الْلَّائِقَ لِاستِخْرَاجِهَا وَ تِبْيَانِهَا لِلنَّاسِ فَهُوَ الْمَعْصُومُ بِتَা ، فَلَوْلَاهُ لَأَنْدَرْسَتَ مَعَالِمَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِأَكْمَلِهَا، إِذْنَ لَا يَنْطَبِقُ «الشَّيْءِ» عَلَى الْأَخْبَارِ الْجَزِئِيَّةِ فَإِنَّهَا لَمْ تُبَيَّنْ ضِمْنَ الْقُرْآنِ، بَلِ الْمُسْتَهْدَفُ هُوَ الْإِبْنَاءُ عَنِ الْمَعْلُومَاتِ الْكَلِيَّةِ كَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ أَسْسِ الْإِعْتِقَادَاتِ وَ كَلِيَّاتِ الْأَحْكَامِ، وَ مَمَّا يُحَكِّمُ إِجَابَتِنَا :

1. أَنَّ لِفْظَةَ «الْتَبَيَانَ» تَعْنِي أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ قَدْ بَيَّنَ لَنَا قَاطِبَةَ الْأَمْرِ عَبْرَ الدَّلَالَاتِ الْمَطَابِقِيَّةِ أَوِ الْمَلَازِمِيَّةِ أَوِ عَبْرَ الْمَلَكِ، بَيْنَمَا عَقُولُ الْبَشَرِ عَاجِزةُ عَنِ إِدْرَاكِهَا نَهَائِيًّا، فَبِالْتَالِي لَا يُعَدُّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْنَا - النَّاقِصَةُ عَقُولُنَا - مَمَّا يُنْتَجُ أَنَّهُ يُعَدُّ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ تَجَاهُ الْمَعْصُومِ فَحَسْبٌ، فَإِذْنَ، قَدْ احْتَشَدَتْ حَقَائِقُ الْأَمْرِ الْحَقَّةِ أَوِ الْمَزِيفَةِ وَ جُذُورُ الْوَقَائِعِ التَّوْرَانِيَّةِ أَوِ الْمُظْلَمَةِ وَ أَسْسُ الْعِلُومِ الْدِينِيَّةِ، بِرُمْتَهَا ضِمْنَ بَطْوَنِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَ مِنْ ثُمَّ سَيَتَفَعَّلُ دُورُ الْمَعْصُومِ كَيْ يُبَيِّنَ جُوهرَهَا وَ أَسْرَارَهَا لِلنَّاسِ، وَلَهُذَا قَدْ اسْتَوَرَدَتْ بَعْضُ الْمَجَامِعِ الْحَدِيثِيَّةِ رَوَايَةً كَالتَالِيَّ:[21]

«وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءِ عَلَى الْعِبَارَةِ وَ الإِشَارَةِ وَ الْلَّطَائِفِ وَ الْحَقَائِقِ فَالْعِبَارَةُ لِلْعَوَامِ وَ الإِشَارَةُ لِلْخَوَاصِ وَ الْلَّطَائِفُ لِلْأُولَائِءِ وَ الْحَقَائِقُ لِلْأَنْبِيَاءِ»[22]

2. وَالرَّوَايَةُ التَّالِيَّةُ [23]: «عَنِ الْمُعَلَّمِ بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ لَكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ الرِّجَالِ»[24].».

3. تَنْصِيصُ بَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ - بِتَحْضِيقِ كَلْمَةِ «الشَّيْءِ» - حَيْثُ قَدْ هَتَّفَ مَجْمَعُ الْبَيَانِ قَائِلًا:

«وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ» يَعْنِي الْقُرْآنَ «تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ» أَيْ بِيَانًا لِكُلِّ أَمْرٍ مُشْكُلٍ وَ مَعْنَاهُ لِبِيَانِ كُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ يَحْتَاجُ الْخَلْقَ إِلَيْهِ فَيُأْمَرُ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ إِلَّا وَ هُوَ مَبْيَنٌ فِي الْكِتَابِ إِمَّا بِالْتَنْصِيصِ عَلَيْهِ أَوْ بِالْإِحْالَةِ عَلَى مَا يُوجِبُ الْعِلْمُ مِنْ بَيَانِ النَّبِيِّ صَ وَ الْحَجَجِ الْقَائِمَيْنِ مَقَامَهُ أَوْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فَيَكُونُ حُكْمُ الْجَمِيعِ فِي الْحَاصلِ مُسْتَفَادًا مِنَ الْقُرْآنِ»[25]

وَقَدْ مَالَ صَاحِبُ الْمِيزَانِ إِلَى هَذِهِ التَّفْسِيرَةِ قَائِلًا:

«وَقَوْلُهُ: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَ هُدًى وَ رَحْمَةً وَ بُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» ذَكَرُوا أَنَّهُ اسْتَئْنَافٌ يَصْفُ الْقُرْآنَ بِكَرَائِمِ صَفَاتِهِ الْفَصِفَتِ الْعَامَةِ أَنَّهُ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ وَ التَّبَيَانُ وَ الْبَيَانُ وَاحِدٌ - كَمَا قَبْلَهُ - وَإِذْ كَانَ كِتَابٌ هُدَايَا لِعَامَةِ النَّاسِ وَ ذَلِكَ شَأنُهُ كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِكُلِّ شَيْءٍ كُلَّ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ أَمْرُ الْهَدَايَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِي اهْتِدَائِهِمْ مِنَ الْمَعْارِفِ الْحَقِيقِيَّةِ الْمُتَعَلِّمَةِ بِالْمُبَدِّلِ وَ

المجادل والأخلاق الفاضلة والشرائع الإلهية والقصص والمواعظ فهو تبيان لذلك كله، و من صفتة الخاصة أى المتعلقة بال المسلمين الذين يسلمون للحق أنه هدى يهتدون به إلى مستقيم الصراط و رحمة لهم من الله سبحانه يحوزون بالعمل بما فيه خير الدنيا والآخرة و ينالون به ثواب الله و رضوانه، و بشرى لهم يبشرهم بمغفرة من الله و رضوان و جنات لهم فيها نعيم مقيم.

هذا ما ذكروه و هو مبني على ما هو ظاهر التبيان من البيان المعهود من الكلام و هو إظهار المقاصد من طريق الدلالة اللفظية فإننا لا نهتدى من دلالة لفظ القرآن الكريم إلا على كليات ما تقدم، لكن في الروايات ما يدل على أن القرآن فيه علم ما كان و ما يكون و ما هو كائن إلى يوم القيمة، ولو صحت الروايات لكان من اللازم أن يكون المراد بالبيان الأعم مما يكون من طريق الدلالة اللفظية فلعل هناك إشارات من غير طريق الدلالة اللفظية تكشف عن أسرار و خبايا لا سبيل لفهم المتعارف إليها.»[26]

و عقيب ما أَتَضَحَّتِ الإِجَاةُ عَنِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، فَبِرَكَتِهَا سَتَّهَارٌ أَيْضًا شَبَهَهُ «انعدام التشريع» فَإِنَّهُ - مُزِيدًا لِلإِجَابَاتِ السَّالِفةِ - قَدْ بَدَا سَاطِعًا:

- أولاً: إن إثبات الشيء - أي شمولية الكتاب لكافحة العلوم - لا ينفي ما عداه - أي تشريع المعصوم - فلو افترضنا أن كافية الأحكام الإلهية قد توفرت في الكتاب إلا أن لسانه لا يُحِظِّمُ أبداً القوة القدسية المكتونة في آل البيت عليهم السلام - إذ لا مفهوم له - كما هو نَبِر تمامًا.

- ثانياً: إن لفظ «الجميع» ضمن عبارة الشيخ الكليني: «الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنْنَةً»[27] لا يَجُدُ قوله تعالى: «فَامْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»[28] ولا قوله تعالى أيضاً: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأَمِيَّ... فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ»[29] فرغم الظهور المطابقي للنور - هو القرآن الكريم إلا أن الإمام الباقر عليه السلام قد زاد مصداقية أخرى أيضاً للنور قائلاً: «النور، والله الأئمة من آل محمد إلى يوم القيمة»[30] مما يعني أن المعصوم عليه السلام يُمثِّلُ المصدر الأساسي للتشريع بوزان القرآن الكريم حنوا بحذو، وفقاً لهذه الرواية، بل و مما يُرسِّخُ شأنية «التشريع» أيضاً هو توادر روايات التقويض - السالفة - .

فبالنالي و رغم تعبيره تعالى: «بأنزل أو أنزلنا» تجاه القرآن الكريم إلا أنه تعالى قد وَهَبَ المعصومين أيضاً - وفقاً لتوادر الروايات - الروح القدسية المنورة، فعيار آل البيت عين عيار القرآن الكريم غير أن الكتاب السمائي حيث يُعَدُّ قرآنًا صامتاً فافتقر إلى معصوم يُعَدُّ قرآنًا ناطقاً مبيناً، وبما أنه لم يتضيق بحدود أبداً وبالتالي سنتكشف أن هذا النور الساطع - المعصوم - قد اتسع نطاقه فأتيح له التصرف والتشريع في الأحكام الشرعية بكل تأكيد.

[1] وهو الذي قد أهداه الله تعالى إليهم مشيراً ضمن الآية التالية: «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَا نُورًا نَهِيَّ بِهِ مِنْ نَشَاءِ مِنْ عِبَادِنَا» (سورة الشورى الآية 52)

[2] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (دارالحديث). Vol. 1. قم ص 149 مؤسس علمي فرهنگی دار الحديث. سازمان چاپ و نشر. [3]. في المحاسن: «تبياناً لكل».

[4]. إشارة إلى الآية 89 من سورة النحل (١٦): «وَيَوْمَ نُبَعِثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجَئَنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هُؤُلَاءِ وَنَرَّنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ».

[5]. «لو»: للمعنى، أو للشرط، و الجزاء محفوف، أو جزاؤه «أنزل». و «كان» تامة أو ناقصة و خبره مقدر. انظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٣٣٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٦٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٢.

[6]. الاستثناء منقطع و «إلا» حرف استثناء بمعنى لكن، أو الكلام استثناف لتأكيد مasic. و «ألا» حرف تنبيه. و الأول أولى. انظر شروح الكافي.

- [7] . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلّم، ح ٣٥٢، عن علي بن حديد؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤٥١، بسندٍ عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد الواقي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٠٥.
- [8] . الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، عن عبدالله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن المنذر، لكن المذكور في بعض نسخه المعتبرة: «محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن المنذر».
- [9] . في «ب، بح، بر»: «عمرو بن قيس». و الصواب ما في المتن وأكثر النسخ؛ فإن ابن قيس هذا، هو عمر بن قيس الماصر أبوالصباح. راجع: التاريخ الكبير، ج ٦، ص ١٨٦، الرقم ٢١٢١؛ الثقات لابن حيان، ج ٧، ص ١٨١؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٣، الرقم ٨١٥؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٨٤، الرقم ٤٢٩٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٨٤.
- هذا، و الظاهر بل الصريح من تهذيب التهذيب و تهذيب الكمال أن الماصر لقب لقيس. و هذا الأمر يفيدنا في ما يأتي في الكافي، ح ٤٣٧.
- [10] . هكذا في «ألف، ج، و، بح» و الكافي، ح ١٣٦٠. و في المطبوع و سائر النسخ « يحتاج».
- [11] . في الكافي، ح ١٣٦٠ و البصائر و العياشي: + ١ «إلى يوم القيمة».
- [12] . في الكافي، ح ٩٣٤٧ و التهذيب: «عن».
- [13] . في الكافي، ح ٩٣٤٧ و التهذيب: «إن الله» بدل «إن رسول الله صلى الله عليه و آله».
- [14] . النساء (٤): ١١٤. فهذه الآية تنهى عن القيل و القال و انعدام الخير في التجاوز المزيفة و اللاغية.
- [15] . النساء (٤): ٥. وقد علق الأستاذ المعظم على النهي الوارد قائلاً: «إنه نهيٌ وضعٌ بحيث يَفْصَحُ عن البطلان و انعدام ملكية السفهاء، و لهذا تُعدّ هذه الآية مخصوصةً لعموم «الناس مسلطون على أموالهم» فلا يَسُوغُ لهم أن يُسْلِمُوا مالاً للسفهاء كي يُفضِّي إلى اضمحلال الأموال»
- [16] . المائدة (٥): ١٠١.
- [17] . الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال و كراهة الإضاعة، ح ٩٣٤٧: «عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس؛ و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه جمِيعاً، عن يونس، عن عبدالله بن سنان و ابن مسكان، عن أبي الجارود». و «عن يونس» في الطريق الأول زائد كما يأتي في موضوعه. و في المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلّم، ح ٣٥٨، بسندٍ عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي الجارود؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٢١، ح ١٠١٠، بسندٍ عن يونس، عن عبدالله بن سنان أو ابن مسكان، عن أبي الجارود. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب آخر منه في حفظ المال و كراهة الإضاعة، ح ٩٣٥٠؛ و تحف العقول، ص ٤٤٣ الواقي، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٢١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٨٢، ح ٢٤٢٠.٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٣، ح ٥٠.
- [18] . اى حصلنى، سمع منه (م).
- [19] . حر عاملٍ محمد بن حسن. الفصول المهمة في أصول الأئمة (تكميلة الوسائل). ١. Vol. قم ص 483 مؤسسٍ معارف إسلامي امام رضا (عليه السلام).
- [20] . سورة النحل، الآية التالية: 89.
- [21] . ابن أبي جمهور محمد بن زين الدين. عوالي اللثالي العزيزية في الأحاديث الدينية. ٤. Vol. قم ص 104 مؤسسٍ سيد الشهداء (ع).
- [22] . تفسير الصافي، ج ٢٩/١، المقدمة الرابعة، في نبذٍ مما جاء في معاني وجوه الآيات و تحقيق القول في المتشابه و تأويله. و رواه في مصابيح الشريعة، الباب المائة في حقيقة العبودية، و هو آخر أحاديث الكتاب.
- [23] . كليني محمد بن يعقوب. الكافي (دار الحديث). ١. Vol. قم ص 152 مؤسسٍ علمي فرهنگی دار الحديث. سازمان چاپ و نشر.
- [24] . المحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلّم، ح ٢٥٥ عن الحسن بن علي بن فضال. و في الكافي، كتاب المواريث، باب آخر منه، ح ١٢٥٩٦، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال و الحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٥٧ ح ١٢٧٥، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال و الحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام و فيهما مع زيادة في أولهما. و راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب نادر، ح ١٢٣٤١ الواقي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٣، ح ٢٥٠.٢٥.

[25] مجمع البيان في تفسير القرآن ج 6 ص171 . ولكن لاحظ نهاية عبارته حيث يصرّح بأنَّ كافية الأحكام و البيانات الدينية و... قد اقتُطِعَت من القرآن بحيث لا يوجد شيء لا يكتنفه القرآن، إلا أنَّ منهجة الأستاذ المعظم حول مقام التشريع سُتجيب على هذه النقطة لأنَّا نتمكّن روایات التقویض و شواهد التزويد في الأحكام و... فهي لا تُضاد محتويات القرآن الكريم بل تنسجم معه تماماً لعلم المعصوم بالملاکات العامة بأكملها.

[26] الميزان في تفسير القرآن، مجلد ١٢، صفحه ٣٢٥.

[27] الكافي (دارالحديث). Vol. 1. قم ص149 مؤسسه علمي فرهنگی دارالحدیث. سازمان چاپ و نشر.

[28] سورة التغابن، الآية 8.

[29] سورة الأعراف، الآية157.

[30] أصول الكافي، ج 1، ص111. و تفسير القمي ج 2 ص371. و كذا قد ورد: «بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ»:  
«الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي حَالِدِ الْكَابُلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَاقْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ النُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا[30]» فَقَالَ يَا أَبَا حَالِدٍ النُّورُ وَ اللَّهُ الْأَكْمَمُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ هُمْ وَ اللَّهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ وَ هُمْ وَ اللَّهُ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَ فِي الْأَرْضِ» (كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. تهران ص194 دار الكتب الإسلامية)